الذكاء الاصطناعي كآلية لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر: مقاربة قانونية في ظل التحول الرقمي

Artificial Intelligence as a Mechanism for Reforming the Social Security System in Algeria: A Legal Approach in the Context of Digital Transformation.

ط.د بنوري علي صلاح الدين د غوارعلاء الدين

كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس الجزائر

مخبر الدراسات والبحوث القانونية في ظل تحديات الاخطار الكبرى

a.benouri@univ-soukahras.dz a.ghaouar@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/10 تاريخ القبول: 2026/06/07 تاريخ النشر: 2026/06/12

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مسألة توظيف الذكاء الاصطناعي كوسيلة لدعم لمسار اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال ابراز دوره و الفوائد العملية التي يسهم فيها، كتحسين جودة الخدمات و الحد من الغش و التحايل في مجال الضمان الاجتماعي . و في المقابل تسلط الضوء على اهم الإشكاليات التي تعترض هذا التطبيق خاصة في مجال المسؤولية القانونية و حماية البيانات ذات الطابع الشخصي .لتخلص الدراسة الى ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي و ادراج تقنيات الذكاء الاصطناعي بصورة اكبر في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر مع العمل على وضع اطار قانوني خاص يكفل شرعية هذا الاستخدام.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، التحديات القانونية، التأطير القانوني.

Abstract:

This study aims to examine the use of artificial intelligence as a means of supporting the reform process of the social security system in Algeria, by highlighting its role and practical benefits, particularly in improving the

quality of services and reducing fraud and abuse in the field of social security. It also seeks to identify the main legal challenges raised by this use, especially those related to legal liability and the protection of personal data. Furthermore, the study emphasizes the need to adapt to international technological developments and to further integrate artificial intelligence technologies into the Algerian social security system. Finally, it underlines the importance of establishing a specific legal framework capable of ensuring the legitimacy and proper regulation of this use.

Keywords : Artificial intelligence, social security system in Algeria, legal challenges, legal framework.

المؤلف المرسل: بنوري علي صلاح الدين ،طالب دكتوراه، الإيميل: a.benouri@univ-soukahras.dz

مقدمة:

في ظل التطورات المتسارعة وما يشهده العالم اليوم من ثورة تكنولوجية وانتشار بارز لاستخدام الذكاء الاصطناعي وحضوره البارز في شتى المجالات لما يحققه من فعالية وتحسين للأداء المؤسساتي، لم يعد الاعتماد على هذه الثورة الرقمية مقتصرا على القطاعات الاقتصادية والمالية او الصناعية، بل امتد صداه الى قطاعات حساسة اهمية اجتماعية بالغة على راسها منظومة الضمان الاجتماعي.

في هذا السياق يعد نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر أحد اعمدة السياسة الاجتماعية، باعتباره الإطار المؤسساتي الذي يعنى بتطبيق هذه السياسة وكذا حماية المؤمن لهم اجتماعيا من العديد من الاخطار الاجتماعية التي قد تفقدهم القدرة عن العمل وبالتالي تحقيق الكسب بما يؤثر سلبا على الاستقرار الاجتماعي.

ان ادراج الذكاء الاصطناعي في منظومة الضمان الاجتماعي لم يعد خيارا تقنيا فحسب، بل ضرورة ملحة وواقع عملي تفرضه التحديات التي تواجه هيئات الضمان الاجتماعي في ظل الضغط المتزايد الذي تشهده في العديد من النواحي سواء من حيث زيادة عدد المؤمن لهم اجتماعيا وبالتالي زيادة الاعباء الوظيفية وكذا الانتشار الرهيب لظاهرة التملص والغش بما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي لهذه الهيئات، مما يطرح الحاجة الى دراسة طرق وسبل اصلاح هذه المنظومة الاجتماعية لدعم فعاليتها وكفاءة تسييرها وجودة خدماتها.

غير ان الاعتماد على الذكاء الاصطناعي وعلى الرغم من اهميته الا انه يثير العديد من التحديات والاشكالات القانونية التي تعيق تطبيقه وتحول دون تحقيق فعاليته ومن ثم تبرز ضرورة البحث في عن إطار قانوني متكامل يوفق بين ضرورات تحديث واصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من جهة، والحفاظ على اسس الحماية الاجتماعية وحماية الحق في الخصوصية من جهة اخرى.

من خلال ما تقدم أمكن طرح الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الحماية الاجتماعية لدعم مسار إصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر؟

- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل مدى توافق استخدام الذكاء الاصطناعي دعما لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي مع المبادئ الاساسية لقانون الحماية الاجتماعية وقواعد المسؤولية القانونية و حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. بهدف اقتراح إطار قانوني منظم يكفل الاستخدام الامثل لهذه التقنية بما يحقق التوازن بين كفاءة الاداء الاداري لهيئات الضمان الاجتماعي وضمان حقوق المؤمن لهم اجتماعيا.

- اهمية الدراسة:

تتجلى اهمية الدراسة باعتبارها تحاول ابراز المنافع العملية لأدراج الذكاء الاصطناعي في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، خاصة في ظل الاعتماد النسبي على هذه التقنيات داخل هيئات الضمان الاجتماعي، وفي نفس الوقت نحاول تقديم قراءة قانونية تكفل حماية مرتفقي هذه الهيئات من الاخطار المحتملة لتقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال ادراج ضمانات قانونية تعزز الاستخدام الامثل لهذه الثورة التقنية.

- المنهج المتبع:

للإجابة عن الاشكالية ارتئينا الاعتماد على المنهج الوصفي لضبط مختلف الاطر المفاهيمية المتعلقة بإدراج الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي وكذا المنهج التحليلي لتحليل مختلف الاطر القانونية التي تكفل الاستخدام الامثل والعقلاني لهذه التقنيات في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بما يوازن بين الفعالية وحماية المؤمن لهم اجتماعيا.

- العناصر الاساسية للدراسة:

من اجل الاحاطة بالموضوع ارتأينا تقسيمه الى محورين، الاول منهما يعنى بالتأصيل المفاهيمي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي، اما الثاني فنخصصه لدراسة مزيا وتحديات ادراج الذكاء الاصطناعي في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي لتوظيف الذكاء الاصطناعي في نظام الضمان الاجتماعي

ان دراسة توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي يقتضي اولا الانطلاق من تأصيل مفاهيمي دقيق لضبط المفاهيم الاساسية المتعلقة بالدراسة، فنجاح أي مقاربة قانونية اصلاحية تستهدف اصلاح نظام ما تظل رهينة بوضوح الإطار المفاهيمي الذي يحكمها، خاصة في ظل الحديث عن مفاهيم تقنية حديثة تتعلق اساسا بالذكاء الاصطناعي. مما يشكل الارضية العلمية السليمة التي تكفل التطبيق الامثل للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

وعليه سنحاول من خلال هذا المحور تبيان الاطر العامة لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال توضيح ماهيته، فضلا عن اهم خصائصه لننتقل الى تبيان اهم الركائز المنظمة للذكاء الاصطناعي سواء من حيث التعريف والخصائص.

أولا: ماهية نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

يكتسي نظام الضمان الاجتماعي اهمية بالغة ضمن السياسة الاجتماعية باعتباره الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يهدف الى مجابهة مختلف الاخطار التي يتعرض لها الافراد، ولتحديد معالم هذا النظام وضبط نطاقه يقتضي الامر التطرق اولا الى تعريفه ثم ابراز اهم الخصائص التي تميزه عن غيره من الانظمة.

1. تعريف نظام الضمان الاجتماعي:

شكل تطور الحياة الاقتصادية وظهور الطبقة العاملة واتساع نطاق الأنشطة الصناعية، ظهور اخطار اجتماعية ومهنية مختلفة شكلت الأساس والدعامة الأساسية لنشأة نظام اجتماعي يهدف الى حماية الطبقة العاملة من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الاخطار لاسيما: المرض، الشيخوخة، حوادث العمل والامراض المهنية.

و من هذا المنطلق ظهر نظام الضمان الاجتماعي كآلية لضمان الحق في الرعاية الاجتماعية و الذي يعد حقا دوليا و دستوريا على حد سواء حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الانسان على هذا

الحق باعتباره حقا إنسانيا و جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الانسان حيث جاء في نص المادة 22 منه : لكلِّ شخص، بوصفه عضوًا في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي[1].

تأسيسا على ذلك يمكن تعريف نظام الضمان الاجتماعي على انه نظام اجباري ،[2]تلتزم من خلاله الدولة وارباب العمل و العاملين بدفع اقساط للجهة الحكومية او المؤسسة النظامية التي تدير هذه الاقساط, و التي تلتزم باستثمارها و دفع دخل شهري للعامل حال توقفه عن العمل بسبب خطر اجتماعي او بلوغه التقاعد فضلا عن دفع تكاليف علاجه و ضمان مدخول شهري لمن يكفلهم بعد وفاته .[3]

من جهة اخرى يمكن تعريف نظام الضمان الاجتماعي على انه النظام الذي تقرره الدولة و يهدف الى حماية و صون الفئات الضعيفة المحددة قانونا و ضمان استقرارها المعيشي في حالات الامومة و المرض و اصابات العمل و البطالة و العجز و الشيخوخة و الوفاة، مع منحها دخلا لتعويض الدخل المنقطع جراء هذه الحالات، فضلا عن تغطية الاعباء العائلية و النفقات الاستثنائية و الفجائية الناجمة عن جملة الاخطار الاجتماعية[4]

ان نظام الضمان الاجتماعي كنظام اجتماعي وكركيزة مؤسساتية لتنفيذ السياسة الاجتماعية يتشكل من اطر قانونية ومؤسساتية تكفل مجموعة من الحقوق لفئة من الأشخاص يكتسبون صفة المؤمن لهم اجتماعيا وتضبط نطاق الرعاية الاجتماعية ومجالاتها، اذ ينصب عمل هذا النظام الى درء الاثار السلبية للأخطار الاجتماعية التي قد يتعرض لها الفرد والتي تؤدي اما لزيادة الأعباء او التكاليف لمواجهتها، او توقف الكلي او المؤقت عن العمل وبالتالي توقف مصدر الدخل. ويتحقق ذلك من خلال مجموع الاشتراكات المدفوعة سواء من المؤمن له اجتماعيا او رب العمل فضلا عن اعانة الدولة تجسيدا لمبدأ التكافل والتضامن الاجتماعي.

ومما تقدم يتضح ان الضمان الاجتماعي يقوم على جملة من العناصر يمكن اجمالها فيما يلي:

---

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948

[2] تعد الزامية واجبارية نظام الضمان الاجتماعي ضرورية لضمان تغطية شاملة للفئات المختلفة المعرضة للأخطار الاجتماعية، وذلك من خلال إلزام مختلف الفئات على الانخراط الاجباري في هيئة الضمان الاجتماعي من خلال الاقتطاعات او ما يعرف بالاشتراكات بما يسهم في تمويل هيئة الضمان الاجتماعي، فضلا عن تحقيق مبدا التكافل الاجتماعي.

[3] سالمي، رشيد، فلاق علي، الضمان الاجتماعي بين المفهوم والمخاطرة والتطور في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 4، سنة 2015 ص 34.

[4] قمري زينة، بوالشعور شريفة، مراحل تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 9، العدد 02، سنة 2022، ص108.

- نظام الضمان الاجتماعي هو نظام اجتماعي تضعه الدولة حماية للأفراد ضد مختلف أنواع الاخطار الاجتماعية.[1]
- يستهدف نظام الضمان الاجتماعي حماية فئة معينة من الافراد ممن يكتسبون صفة المؤمن لهم اجتماعيا وفق شروط واطر قانونية يضعها المشرع، مما يمنحهم الحق في الاستفادة من مختلف التعويضات والادعاءات سواء النقدية او العينية لمجابهة اثار الاخطار الاجتماعية.
- يسعى نظام الضمان الاجتماعي الى تحقيق العدالة الاجتماعية تجسيدا لمختلف القيم الدستورية والدولية في مجال حقوق الانسان بما يعزز من تماسك المجتمع وقدرته على مواجه الاخطار الاجتماعية وحماية الفئات الهشة.
- يرتكز نظام الضمان الاجتماعي على مبدا التضامن الاجتماعي الذي يفرض مسؤولية مشتركة بين الدولة وارباب العمل والافراد، من خلال إعادة توزيع الموارد والمداخيل لضمان حد أدني من المعيشة الكريمة للمؤمن لهم اجتماعيا.

2. خصائص نظام الضمان الاجتماعي في الجز ائر

يرتكز نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر على مرتكزات قانونية ومؤسساتية تكسبه طابعا خاصا يميزه عن غيره من الانظمة الاجتماعية الاخرى. اذ يقوم هذا النظام على مجموعة من الخصائص التي تؤطره وتكفل تحقيق غاياته عبر ترسانة تشريعية وقانونية التي عملت على تنظيمه وتأطير اليات اشتغاله تحقيقا للسياسة الاجتماعية في الجزائر.

1.2 نظام الزامي:

تعد الالزامية من اهم الخصائص التي يمتاز بها نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، ومرد ذلك طبيعة الادوار التي يؤديها هذا النظام والمتمثلة في درء الاثار الخاصة ب الاخطار الاجتماعية. بحيث لو تركت الحرية للأفراد في اختيار الانتساب الى هيئة الضمان الاجتماعي من عدمه لأدى ذلك الى التأثير على تمويل واستدامة نظام الضمان الاجتماعي وبالتالي التأثير سلبا على الاستقرار الاجتماعي.

نصت المادة 08 من القانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين بالضمان الاجتماعي على وجوب انتساب الاشخاص أيا كانت جنسيتهم ومهما كانت طبيعة نشاطهم أيا كان مبلغ او طبيعة اجرهم الى

[1] يقصد بالخطر الاجتماعي، حادثة محتملة لا يتوقف تحقيقها على إرادة المؤمن له اجتماعيا، ينجر عنه اثار مالية اما من خلال زيادة الأعباء كتكاليف المرض او توقف الدخل بسبب عدم القدرة عن العمل.

الضمان الاجتماعي. [1] حيث تظهر الزامية النظام من خلال مجموع الالتزامات التي اقرها القانون سالف الذكر و ينشا عن هذه الالتزامات وضع قانوني يطلق عليه "التكليف في مجال الضمان الاجتماعي"[2] و الذي بموجبه يكون رب العمل ملزما بالتصريح بالنشاط و الانتساب للضمان الاجتماعي و بالتصريح بالعمال ومن ثم التصريح بالاشتراكات [3]فضلا عن تسديد المبالغ المستحقة لهيئة الضمان الاجتماعي. [4]

2.2 نظام قانوني

يمتاز نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بكونه نظاما قانونيا يستند في نشاطه وفي سيره الى مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تخضع للتأطير التشريعي لعل اهمها قوانين سنة 1983 والمتمثلة في:

- القانون 11/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية
- القانون 12/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق ب التقاعد.
- القانون 13/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل والامراض المهنية.
- القانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون 15/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي والذي الغي بالقانون 08/08 المؤرخ في 23 فيفري 2008.

هذه الترسانة القانونية ارست لنا ركائز لوجود نظام للضمان الاجتماعي في الجزائر شامل قائم على التوحيد في المزايا والتسيير و الاداءات و الالتزامات و كذا التمويل بغض النظر عن المنتمين للنظام

[1] القانون رقم 14/83 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1983، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.

[2] نصت المادة 02 من القانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين بالضمان الاجتماعي على ما يلي: "ينشا التكليف بمفهوم هذا القانون من سائر الالتزامات التي يتحملها أصحاب العمل والمستفيدين من الضمان الاجتماعي ".

[3] طبقا لمقتضيات المواد 21 و22 من القانون 14/83 تكون اشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة للعمال الاجراء محل دفع واحد دوري، كل 30 يوم موالية لكل شهر إذا كان رب العمل يشغل أكثر من 9 عمال، وكل 30 يوم موالية لكل ثلاثة أشهر أي كل ثلاثي بالنسبة لرب العمل الذي يشغل اقل من تسعة عمال. اما بالنسبة للعمال الغير الاجراء فتكون اشتراكاتهم محل دفع سنوي.

[4] سماتي الطيب، منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه اصحاب العمل على ضوء القانون الجديد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص15-16.

على اختلاف مهنهم و قطاعاتهم ،[1] مما يعزز ركائز حماية المؤمن لهم اجتماعيا و يحقق العدالة الاجتماعية و يكرس مشروعية القرارات الصادرة عن هيئات الضمان الاجتماعي.

3.2 نظام الضمان الاجتماعي من النظام العام:

يعد نظام الضمان الاجتماعي من النظام العام،[2] نتيجة للغايات التي يصبو الى تحقيقها و التي تتجلى في ارساء الحماية و العدالة الاجتماعية و التضامن و التكافل بين افراد المجتمع وضمان الحق في الحماية الاجتماعية كحق مكرس دستوريا. وقد اضفى المشرع الجزائري الصيغة الامرة لقواعد نظام الضمان الاجتماعي، مما يعني انه لا يجوز للأشخاص الاتفاق على مخالفتها ولا التنازل عنها ومن ثم فان أي اتفاق يهدف الى الحرمان من مزيا نظام الضمان الاجتماعي يعد اتفاقا باطلا لمساسه بالنظام العام.

تظهر الطبيعة الامرة لقواعد نظام الضمان الاجتماعي في الزامية التصريح بالعمال و تسديد الاشتراكات سواء بالنسبة للعامل او رب العمل وفق نسب يحددها القانون[3] مع توقيع غرامات و زيادات عن التأخير في تسديد الاشتراكات وفقا لنص المادة 24 من القانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي ، لتصل الى حد المتابعة الجزائية في حق المخالفين لأحكام هذا النظام كجنحة عدم التصريح بانتساب العمال المنصوص عنها و المعاقب عليها بأحكام المادة 41 من القانون المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي بالإضافة الى جنحة حجز اقساط اشتراكات العمال المنصوص عنها في المادة 42 من القانون سالف الذكر. فمن باب اولى، لو كان نظام الضمان الاجتماعي نظاما اختياريا لما انتسب اليه الا من كان في حاجة ماسة للحماية كمن ترغمه ظروفه الصحية والاجتماعية على ذلك ، في حين ان فلسفة النظام تقوم على الزام الجميع على المساهمة في النظام لتمويل النفقات و تحقيق الاستقرار الاجتماعي .[4]

---

[1] بن سعدة كريمة، واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 04، جوان 2015، ص09.

[2] النظام العام هو مجموعة من القواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة والمجتمع من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية. هذه القواعد آمرة (أي لا يجوز الاتفاق على مخالفتها) ومتعلقة بالمصلحة العليا للدولة والمجتمع.

[3] نصت المادة 17 من القانون 14/83 المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي على ما يلي: " يجب على صاحب العمل ان يقتطع عند دفع كل اجر أيا كان شكله او طبيعته القسط المستحق للعامل.
ولا يجوز للعامل ان يعترض عن هذا الاقتطاع."

[4] الطيب سماتي، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص40

4.2 نظام قائم على الشمولية والتكافل الاجتماعي

يتميز نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بكونه نظام شامل قائم على فكرة التكافل الاجتماعي و هو ما يميزه على التأمينات التجارية الخاصة التي تستهدف تحقيق الربح وفقا اسس و ركائز فنية و اكتوارية ، [1]في حين ان نظام الضمان الاجتماعي يستهدف حماية الاشخاص بمختلف اصنافهم سواء موظفين او اجراء او مشبهين بالأجراء او عمال للقطاع الخاص .[2] اذ تنص المادة 01 من القانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية على ما يلي : " يهدف هذا القانون الى انشاء نظام وحيد للتأمينات الاجتماعية "[3]

حيث ان وحدة النظام تعني ان جميع العمال مهما اختلفت قطاعتهم و اجورهم و مراكزهم القانونية، يخضعون الى نظام واحد موحد تحقيقا للمساواة في الحقوق و المنافع و الواجبات ،اذ يكتسب النظام الصيغة التضامنية الاجتماعية التي تتجلى في تعويض عن الاخطار الاجتماعية كالمرض و الحوادث المهنية و الشيخوخة و البطالة و الكفيلة بجبر الضرر الذي اصاب المؤمن له اجتماعيا.[4]

وبالتالي فان التكافل الاجتماعي يقتضي توزيع الاعباء المالية الناجمة عن اثار الاخطار الاجتماعية على أكبر عدد من المؤمنين وارباب العمل، بحيث يساهم الجميع في دفع الأقساط الاشتراكات لتغطية الخسائر التي يمكن ان يتعرض لها اي أحد منهم.

ثانيا: ماهية الذكاء الاصطناعي

في ظل التقدم والتطور السريع للتكنولوجيا في السنوات الاخيرة، اضحى الذكاء الاصطناعي وسيلة بارزة في العديد من المجالات. وفي هذا السياق، يصبح من الضروري استكشاف مفهوم الذكاء الاصطناعي بهدف استجلاء طبيعته وضبط الإطار المفاهيمي الذي يسمح بتنظيم استخداماته وضبط الاثار المترتبة عنه.

1.تعريف الذكاء الاصطناعي:

ينظر الى الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) على انه مصطلح مركب يتشكل من عنصرين "الذكاء" و "الاصطناعي" .يقصد بالذكاء جملة القدرات الذهنية التي يتمتع بها البشر المتمثلة في الادراك و الفهم و التحليل و القدرة على اكتساب المعارف، اما الاصطناعي فيقصد به كل

[1] القواعد الاكتوارية هي القواعد الرياضية والمالية الأساسية التي يعتمد عليها الخبراء الماليون (الاكتواريون) لحساب الأقساط والمخاطر والمستحقات المالية بدقة.

[2] مصطفى طيبي، الاحكام الأساسية في منازعات الضمان الاجتماعي وفقا للقانون 08-08، منشورات كليك، الجزائر، ص24

[3] القانون 11/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية

[4] الطيب سماتي، التأمينات الاجتماعية فبي مجال الضمان الاجتماعي وفقا للقانون الجديد، مرجع سابق، ص24

ما ينتجه الانسان وفق معارف تقنية و علمية بإبداعه و تصميمه و بالتالي و في هذا السياق يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي مجال علمي و تقني يهدف الى تطوير أنظمة حاسوبية تعمل على محاكاة بعض مظاهر النشاط الفكري للإنسان .[1]

الذكاء الاصطناعي هو مجال من مجالات علم الحاسوب يعمل على جعل الآلات تفكر مثل البشر أي انه يتسم بجملة من السمات تجعله يحاكي القدرات الذهنية البشرية عن طريق تطوير برمجيات و أنظمة قادرة على أداء مهام معقدة و تنفيذ الأنشطة المناسبة و اتخاذ القرارات دون تدخل بشري .[2]

يعرف أيضا الذكاء الاصطناعي على انه نظام معلوماتي يتمتع بقدرات ذهنية وفكرية مشابهة لتلك الموجودة لدى الانسان او هو الة تؤدي العمليات التي يقوم بها الذكاء البشري، ويتميز هذا النظام بقدرته على التعلم من التجارب والبيانات السابقة وفق ما يعرف بالتعلم الالي بهدف تحسين ادائه مع مرور الوقت وتوفر بيانات جديدة.

يعد الذكاء الاصطناعي كفرع من فروع العلوم الحاسوبية الية تعنى بتطوير أنظمة حاسوبية و برمجية قادرة على أداء وظائف عقلية و ذهنية بما يحاكي الى حد كبير القدرات البشرية كالتفكير و التعلم و التواصل و الابداع .[3]

مع توسع استخدام الذكاء الاصطناعي في شتى المجالات ظهرت العديد من الإشكاليات القانونية في هذا الخصوص. مما استدعى ضرورة سن تشريعات وقوانين تعنى بتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي وتأخذ بعين الاعتبار التأثيرات القانونية والأخلاقية الناتجة عن الثورة التقنية.

في هذا الاطار، جاء القانون الأوربي بشان الذكاء الاصطناعي 1689-2024 كأول خطوة ملموسة لتنظيم هذه التكنولوجيا على المستوى الدولي ،حيث يضم 13 فصل تقوم على أساس الموازنة بين الغاية الأمنية لضبط استخدامات الذكاء الاصطناعي من جهة و الحفاظ على دعم

[1] احمد عبد الفتاح حمدي الهنداوي، محمود مصطفى احمد احمد، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تطوير الادارة الجامعية "رؤية مقترحة، مجلة التربية، العدد 192، ديسمبر 2021، ص483 '

[2] هناء رزق محمد، أنظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم، مجلة الدراسات في التعليم الجامعي، العدد52 ،2021 ، ص573.

[3] خديجة الكبرى سلطاني، الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الألية للغة العربية، مجلة جسور المعرفة، المجلد 11، العدد الاول، مارس 2025، ص318

الاستثمار في مجال الابتكار التقني من جهة أخرى مع حماية الحقوق الأساسية بما في ذلك الديموقراطية و سيادة القانون وحماية البيئة .[1]

طبقا لمقتضيات المادة 03 من القانون الأوربي بشان الذكاء الاصطناعي فيمكن تعريفه على انه برنامج حاسوبي ينشأ باستخدام إحدى التقنيات أو أكثر المذكورة في الملحق الأول،[2] ويتمكن من تحقيق أهداف محددة يضعها الإنسان، من خلال إنتاج نتائج مثل المحتوى، أو التنبؤات، أو التوصيات، أو اتخاذ قرارات تؤثر في البيئات التي يتفاعل معها[3]. يعكس هذا التعريف القانوني الطبيعة العملية للذكاء الاصطناعي كآلية تهدف الى تحقيق اهداف محدد يحددها الانسان باستخدام تقنيات متقدمة.

2. السمات الاساسية لأنظمة الذكاء الاصطناعي

ان فهم سمات أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكننا من وضع إطار اساسي لتعزيز الأداء البشر ي وإيجاد الحلول المبتكرة بما يمكن من الاستغلال الأمثل من هذه لتكنولوجيا مع تقليل اثارها السلبية المحتملة. فالذكاء الاصطناعي يمتاز بجملة من السمات والخصائص التي تتيح له التكيف مع البيئات المختلفة وحل الأنشطة المعقدة، اتخاذ قرارات دقيقة، تسهيل العمليات المركبة.

1.2 القابلية للتعلم:

من بين السمات الأساسية للذكاء الاصطناعي يبرز التعلم الالي كعنصر محوري، حيث تتيح هذه الخاصية القابلية لاستخدام خوارزميات قادرة على التعلم وتحسين اداءها تلقائيا دون الحاجة الى تدخل بشري او برمجي. وتجد هذه التقنية تطبيقاتها في العديد من المجالات كتحليل البينات و تحسين محركات البحث بما يعزز القدرة البشرية على أداء المهام بكفاءة اعلى.[4]

[1] سارة صفوان، قراءة تحليلة لقانون الذكاء الاصطناعي الاوربي 1689-2024، مجلة الدارسات الحقوقية، العدد 01، افريل2025، ص305-306

[2] الملحق الأول للائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 1689/2024 يضم قائمة بالتشريعات الأوروبية الموحدة ذات الصلة بتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي، ويهدف إلى ضمان انسجام تطبيق قواعد الذكاء الاصطناعي مع الأطر القانونية الحالية في الاتحاد الأوروبي.

[3] Règlement (UE) 2024-1689 du parlement européen et du conseil du 13 juin 2024, établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle.

[4] هاشمي رشيدة، مليانى عبد الوهاب، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14، ال عدد02، جوان 2024، ص53

2.2 الكفاءة والفعالية:

يمتاز الذكاء الاصطناعي بقدرة عالية على معالجة البيانات والتفكير بدقة عالية على الرغم من ان بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تضاهي البشر في أدائهم لبعض المهام، الا ان هذه الثورة التقنية لا تستهدف الحلول محل البشر، بل تسعى أساس الى تعزيز القدرات البشرية المساعدة على أداء المهام بشكل أفضل وأكثر فعالية عن طريق تعويض المهام التي تحتاج الى جهد بشري مكثف. [1]

3.2 حل المسائل المعقدة:

لبرامج الذكاء الاصطناعي أيضا قابليتها على إيجاد الحلول حتى لو كانت المعلومات مقدمة إليها ناقصة وغير مكتملة في الوقت الذي يطلب فيه الحل منها ، وإن تبعات عدم تكامل معلومات يؤدي إلى استنتاجات أقل واقعية أو أقل جدارة ، ولكن من جانب آخر قد تكون الاستنتاجات صحيحة , ويترتب على نقص البينات اللازمة كون النتيجة التي تم التوصيل إليها غير صائبة أو كونها أقل نجاعة مع احتمال خطئها في بعض الأحيان.[2]

4.2 الاستقلالية:

تعد الاستقلالية احدى الخصائص الجوهرية للذكاء الاصطناعي فهذه الخاصية تمكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من تنفيذ اعمال محدد بشكل مستقل بعيدا عن تدخل المستخدم مع الاعتماد على الحد الأدنى من المعلومات المزودة له من قبل المصمم او المنتج. بالإضافة الى المعلومات التي يكتسبها في اطار خاصية القابلية للتعلم مما يمكنه من اظهار المرونة و المبادرة لإيجاد حلول و اقتراحات مفيد للمستخدم دون الحاجة الى تدخل بشري مباشر و هو ما يميزه عن التطبيقات التقليدية التي تشتغل في اطار محدد من قبل المستخدم.[3]

المحور الثاني: توظيف الذكاء الاصطناعي في الضمان الاجتماعي بين رهانات التحسين ومخاطر التنظيم القانوني

في ظل ما تشهده انظمة الضمان الاجتماعي من ضغط متزايد سواء من حيث تقديم الخدمة او توفير التمويل بما يضمن الاستدامة المالية، أصبح الذكاء الاصطناعي اداة اساسية لتطوير واصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم، سواء من خلال تحسين الاداءات وتبسيط الاجراءات

[1] خديجة الكبرى سلطاني، مرجع سابق، ص321.

[2] سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي-دراسة مقارنة – رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص القانون المدني، كلية الحقوق، جامعة كربلاء2022 . العراق ،ص28

[3] سلام عبد الله كريم، مرجع نفسه، ص26.

فضلا عن دعم اليات المراقبة ومكافحة الغش والتهرب من دفع الاشتراكات كركيزة اساسية لدعم استدامة منظومة الضمان الاجتماعي.

غير ان هذا التوجه ورغم ما يفرزه من مزايا وفوائد عملية الا انه يثير في المقابل اشكاليات قانونية تتعلق اساسا بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتحديد المسؤولية القانونية عن الاخطاء المرتبطة بالأنظمة الذكية.

وعليه يهدف هذا المحور الى دراسة مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي من زاويتين: الاولى تتعلق ب تحليل مزايا هذا التوظيف من جهة، والثانية ترتبط بالمخاطر والتحديات القانونية التي يثيرها من جهة اخرى، بما يسمح بإبراز حدود التوازن الممكن بين متطلبات الاصلاح وضمان الحماية القانونية.

اولا: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي

سنحاول ابراز مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن مقاربة اصلاحية تهدف الى تحسين ودعم اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، من خلال ابراز دوره في الارتقاء بالخدمة العمومية اولا، ثم توضيح إسهاماته في مكافحة الغش والتحايل والتنبؤ بالمخاطر في مجال الضمان الاجتماعي.

1. دور الذكاء الاصطناعي في تحسين الخدمة العمومية في مجال الضمان الاجتماعي

يلاحظ المتتبع لمرفق الضمان الاجتماعي تزايد وتيرة الضغط الذي تعرفه مختلف مصالحه نتيجة الارتفاع المتزايد في عدد المؤمن لهم اجتماعيا وتنوع وتعقيد الطلبات الادارية، بما يؤدي حتما الى بطء نسبي في معالجة الملفات خاصة البسيطة منها، ومن هنا ظهرت اهمية الذكاء الاصطناعي كفاعل اساسي في اصلاح انظمة الضمان الاجتماعي من خلال عدة محاور اساسية اهمها:

1.1 تبسيط الاجراءات الادارية

يساهم الضمان الاجتماعي في الاستقرار المجتمعي من خلال الحد من الفقر و تحسين فرص الولج الى التغطية الصحية الى جانب توفير الامان و الكرامة للمؤمن لهم اجتماعيا و بالتالي يعد هذا الدور البارز لهذه المنظومة مدخلا اساسيا لإعادة التفكير في طريقة تطوير الخدمات الادارية ،خاصة فيم ظل تعقيد الاجراءات و تعدد المتدخلين .[1]

[1] Anastasiya Kiseleva, AI IN SOCIAL SECURITY: STATE OF THE ART, PROMISES AND CHALLENGES, Report commissioned by European Union of Medicine in Assurance and Social Security (EUMASS), Brussels, March 2024, p 04.

وفي هذا الإطار، يظهر تبسيط الاجراءات الادارية كأحد اهم مداخل تحسين الخدمة العمومية في مجال الضمان الاجتماعي. حيث يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي ان تساهم في تقليص الخطوات الاجرائية وتسريع معالجة الملفات وتقليل التدخل البشري خاصة في مجال المهام الروتينية، بما يسهم في توجيه الجهود نحو المهام المقعدة ويخفف من الاعباء البيروقراطية من خلال أتممه معالجة الملفات بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي.

تعد أتممه العمليات الادارية اداة محورية و ضرورية لتعزيز كفاءة هيئات الضمان الاجتماعي، اذ تهدف الى الحلول محل العاملين في هذه الهيئات في القيام بالمهام الروتينية و البسيطة لضمان معالجة الطلبات الادارية بدقة متناهية و تجنب الاخطاء البشرية ،و عليه لا تمثل الأتممة بديلا عن العنصر البشري بل مجرد اداة مساعدة لتبسيط و تسهيل العمليات بما يؤدي بالضرورة الى تحسين نجاعة المرفق الاجتماعي .[1]

في اطار رؤية مستقبلية لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر ينظر لاستعانة بالخوارزميات في مجال الضمان الاجتماعي كرافد رئيسي نحو الانتقال الى ادارة رقمية حديثة، [2]من خلال عدم الاكتفاء بإيداع الطلبات رقميا مع بقاء تدخل الجانب البشري في معالجتها ،بل بالاتجاه مباشرة نحو معالجة الملف خاصة ما تعلق بالطلبات البسيطة كتعويض العطل المرضية و تعويض الوصفات الطبية. مع ضرورة التنويه الى ان الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يكون إداريا فقط في معالجة الملفات وليس طبيا كالتحقق من قابلية المريض للحصول على التعويض عن العطلة المرضية بناءا على حالته الصحية، اذ تبقى هذه المسائل جوانب طبية وتقنية تحتاج الى تدخل الجانب البشري المتمثل في الطبيب المستشار التابع لهيئة الضمان الاجتماعي.

2.1تطبيقات المحادثة مع المؤمن لهم اجتماعيا

تعرف تطبيقات المحادثة **"Chabots"** على انها تطبيقات قائمة على خوارزميات الذكاء الاصطناعي قادرة على اجراء حوار و تفاعل مع المستخدم بطرق ذكية تحاكي السلوك البشري ، و تعمل بصورة مستقلة عن التدخل البشري من خلال الرد على الأسئلة المطروحة و إظهار إجابات

[1] Hassan Benouachane, ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN SOCIAL SECURITY: OPPORTUNITIES AND CHALLENGES, the Journal of Social Policy Studies, Vol. 20, No. 3, 2022, p 411.

[2] تقوم الادارة الرقمية الحديثة على توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل المعطيات ومعالجة الملفات بطريقة الية، بينما تجد الادارة الرقمية الى رقمنة الاجراءات وتبسيط المعاملات باستخدام وسائل تكنولوجية مع بقاء التدخل البشري.

بالاعتماد على تقنيات معالجة اللغة الطبيعية ثم البحث عن الإجابة من خلال قواعد البيانات المخزنة الخاصة بها .[1]

ان ادماج الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الرد على الطلبات الإدارية و التواصل مع المؤمن له اجتماعيا ،[2] له اثر مباشر على تقليل الطلبات الواردة و الحد من المنازعات المحتملة .بما يؤدي حتما في تخفيف طوابير الاستفسار عن الشروط المتعلقة بالحصول على الاداءات و التعويضات فضلا عن مسار الملفات ،و بالتالي تحسين جودة الخدمة العمومية لدى مرافق هيئات الضمان الاجتماعي فضلا عن تعزيز رضا المرتفقين .[3]

في إطار رؤية إصلاحية مستقبلية لهيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر، يمكن تصور ادماج تطبيقات المحادثة القائمة على الذكاء الاصطناعي بحيث تتولى الإجابة عن تساؤلات المؤمن لهم اجتماعيا بشكل الي من خلال تتبع مسار الملف، تقديم الوثائق الواجب توفرها للاستفادة من الاداءات عينية كانت او نقدية، الاطلاع على الوضعية المهنية. بما يؤدي الى تخفيف الضغط عن المصالح الإدارية عن طريق الإجابة عن الاستفسارات المتكررة وبالتالي تحسين جودة الاستقبال لدى صناديق الضمان الاجتماعي.

3.1 تقنيات التعرف على الوجه

تعد تقنيات التعرف على الوجه من بين التقنيات الواعدة في مجال الذكاء الاصطناعي ،و التي تستهدف تحديد هوية الأشخاص بناءا على صور الوجه من خلال تحليل السمات المميزة لكل وجه و

[1] سميرة أحمد فهمي عبد الغني، روبوتات الدردشة CHATBOTS واستخداماتها في مؤسسات المعلومات: دراسة استكشافية تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، جامعة القاهرة، المجلد 05، العدد 15، يوليو 2023، ص 278.

[2] في أوروبا، أصبح استخدام تطبيقات المحادثة داخل مؤسسات الضمان الاجتماعي ممارسة متزايدة بهدف تحسين جودة الخدمات وتسهيل تواصل المؤمنين مع هيئات الضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تعتمد مؤسسات مثل INPS في إيطاليا وKela في فنلندا وCAF في فرنسا وUWV في هولندا على هذه الأنظمة الذكية لتقديم معلومات حول الإعانات الاجتماعية، والإجابة عن استفسارات المستفيدين، ومساعدتهم في تتبع ملفاتهم أو تقديم طلباتهم. ويهدف هذا الاستخدام أساسًا إلى تبسيط الإجراءات، وتقليل الضغط على المصالح الإدارية، وتحسين سرعة وجودة الاستجابة للمواطنين.

[3] Nicolas Amar, LES USAGES PRÉSENTS ET FUTURS DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE AU SERVICE DE LA SÉCURITÉ SOCIALE, Rapport de recherche, École Nationale Supérieure de Sécurité Sociale (en3s), France, Mai 2024, p 14.

مقارنته بقاعدة بيانات بيومترية عبر تحليل دقيق للوجه و انماطه ، بما يسمح بتحديد هوية المستخدم بشكل دقيق و موثوق .[1]

في الجزائر اتجه الصندوق الوطني للتقاعد لاستغلال هذه التقنية في اطاره مساعيه الدائمة من اجل تحسين وعصرنة خدمات الصندوق بما يتماشى مع الإدارة الحديثة. وتهدف هذه التقنية أساسا التحقق من حياة المتقاعد بشكل دوري لضمان صرف معاش التقاعد وذلك كبديل ذكي للإجراءات التقليدية التي كانت تفرض على المتقاعدين التوجه الى المصالح الإدارية وإيداع اثبات للحياة.

تعتمد هذه الالية على التحقق البيرومتري بالاستعانة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي عن طريق مقارنة صورة وجه المتقاعد بالبيانات المخزنة مسبقا، مما يسمح بالتأكد من هويته في ظرف وجيز وبالتالي التأكد من حياته واستمرا صرف معاشه بما يقلص من تنقلات المتقاعدين خاصة كبار السن ويخفف الضغط في نفس الوقت على المصالح الإدارية ويغلق الباب امام الاستفادة الغير مشروعة من المعاشات بعد وفاة المتقاعد، الامر الذي يعزز جودة الخدمات ويؤدي حتما الى تعزيز فعالية نظام التقاعد.

2. دور الذكاء الاصطناعي في مكافحة الغش والتنبؤ بالمخاطر في نظام الضمان الاجتماعي

الى جانب دوره في تحسين الخدمة العمومية، يعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز الرقابة ومكافحة الغش في مجال الضمان الاجتماعي على اعتبار ان اهم التحديات التي تواجهه هو ضمان استدامته المالية. فضلا عن ذلك يتيح التنبؤ بالمخاطر من خلال تحليل البيانات بالاعتماد على الذكاء الاصطناعي، دعم اتخاذ القرار واتخاذ تدابير وقائية مسبقة تكفل الحفاظ على نظام الضمان الاجتماعي. وبناءا عليه يمكن التطرق الى اسهامات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من خلال:

1.2 إسهامات الذكاء الاصطناعي في كشف الغش والتحايل في نظام الضمان الاجتماعي

اضحى الاحتيال في فوترة الخدمات الصحية للحصول على تعويضات من هيئة الضمان الاجتماعي ظاهرة اجرامية تشهد تزايدا منقطع النظير خلال السنوات الاخيرة .و يترتب عن ذلك

[1] موسعي عبد الوهاب، دور تقنيات التعرف على الوجه وتعابير الوجه في تعزيز رضا العملاء وحماية البيانات في القطاع المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2025، ص 410.

اضرار جسيمة بنظام الضمان الاجتماعي اضافة الى تكاليف مالية ضخمة ما يشكل عبئا كبيرا يؤثر سلبا على استدامته المالية .[1]

تعتمد هيئات الضمان الاجتماعي في العالم على تقنيات متقدمة لتحليل البيانات بهدف الكشف عن أنماط الاحتيال والتهرب المعقدة. في هذا السياق أظهرت العديد من التجارب العملية فعالية أدوات الذكاء الاصطناعي في تعزيز الرقابة وتقليل الخسائر المادية المرتبطة بالحصول على اداءات غير مستحقة. فعلى سبيل المثال ساهم النظام المركزي الالي القائم على الذكاء الاصطناعي المعتمد في البرتغال في كشف و خفض حالات الاحتيال المرتبطة بالوصفات الطبية بشكل ملحوظ في حين مكنت أنظمة المراقبة المعتمدة في استراليا من اكتشاف و استرجاع مبالغ مالية تم صرفها نتيجة الاحتيال، بما يعكس الدور البارز للذكاء الاصطناعي في حماية أموال أنظمة الضمان الاجتماعي و تعزيز شموليتها المالية.[2]

في سياق مقاربة إصلاحية يمكن اعتماد هذه الأنظمة في مؤسسات الضمان الاجتماعي في الجزائر على غرار الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء و الغير الاجراء ،من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المرتبطة بالمؤمن لهم اجتماعيا ،للكشف المبكر عن حالات التصريح الغير مطابق للواقع بهدف تعزيز فعالية الرقابة و تقليل نسب التهرب و الاحتيال على سبيل المثال يمكن انشاء تطبيق قائم على الذكاء الاصطناعي يتولى مهام الرقابة الإدارية[3] على المؤمنين لهم اجتماعيا المستفيدين من عطل مرضية للتحقق من وجودهم على مستوى مقر اقامتهم ،بناءا على البصمة و الموقع الجغرافي الخاص بهم ،بدل تكليف المراقب الإداري بهذه المهمة.

فضلا عن ذلك يمكن للذكاء الاصطناعي ان يلعب دورا بارزا في الرقابة على المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي من خلال تحليل البيانات عن طريق نظام رقمي منسق يربط بين مصالح السجل التجاري ومصالح الضرائب ومصالح الضمان الاجتماعي بما يسمح بتبادل المعلومات الخاصة

[1] Using Artificial Intelligence to Combat Billing Fraud in the Care Sector, OECD iLibrary, available at: https://www.oecd-ilibrary.org/en/publications/harnessing-artificial-intelligence-in-social-security_b52405c1-en.html , (consulté le 01/05/2026 à 15:26).

[2] Hassan Benouachane, op. cit, p 413.

[3] تتمثل الرقابة الإدارية خلال العطلة المرضية في قيام أعوان الضمان الاجتماعي بزيارات ميدانية مفاجئة للتحقق من بقاء المؤمن له في محل إقامته واحترامه لفترة التوقف عن العمل. وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من صحة الاستفادة من التعويضات ومنع أي غش أو استعمال غير مشروع لنظام العطل المرضية، بما يضمن حماية أموال الضمان الاجتماعي.

بالنشاط التجاري لرب العمل. الامر الذي يغني عن البحث اليدوي ويقلل من الجهد الإداري لمراقب ارباب العمل والمكلفين بالمنازعات على مستوى هيئات الضمان الاجتماعي.

بذلك، يمكن تعزيز الشفافية ومراقبة مدى مطابقة الوضعية الاقتصادية للمؤسسة مع تصريحات ارباب العمل. الامر الذي يؤدي حتما الى الحد من التهرب ورفع كفاءة الرقابة وتعزيز منظومة الضمان الاجتماعي.

2.2 دور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالمخاطر داخل نظام الضمان الاجتماعي

نظم الدعم الذكي للقرارات بالاستعانة بالذكاء الاصطناعي، هي انظمة تعمل على مساعدة متخذ القرار على اختيار الحلول المناسبة للمشكلات و المعضلات ،من خلال التعلم من البيانات و استعمال القواعد المنطقية لتحليل المشكلات و تقديم اقتراحات مبنية على معالجة جد دقيقة للبيانات بهدف تحسين جودة اتخاذ القرار .[1]

ترتبط انظمة دعم اتخاذ القرارات بشكل وثيق بوظيفة التنبؤ المستقبلي وفق رؤية استراتيجية واستشرافية من خلال تحليل البيانات والعوامل باختلافها ودراسة مدى تأثيرها على المستقبل بما يمكن اصحاب القرار من توقع النتائج والاتجاهات المستقبلية بدجة استباقية.

يمكن استخدام هذه الانظمة لتحسين اداء نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، من خلال تحليل كميات ضخمة من المعطيات كمعدلات الاشتراكات، الموارد والنفقات، نسبة الاعمار، الامراض المزمنة بهدف التنبؤ ومحاكاة سيناريوهات متعددة لاستشراف التطورات المستقبلية المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي وبالتالي اقتراح الحلول الأنسب لدعم استدامة هذا النظام الحيوي.

ويجد هذا التوجه نفسه بشدة في نظام التقاعد، حيث يساهم الذكاء الاصطناعي بتحليل عدد المستفيدين من المعاشات سواء الحاليين او المستقبليين مع مقارنته بالموارد الموجهة لتمويل هذه النفقات. ويساعد هذا التحليل على تبني سياسات مستقبلية قائمة على التخطيط المسبق ،بما يؤدي الى الحفاظ على التوازنات المالية لصناديق التقاعد من خطر الاختلالات الناجمة عن زيادة عدد المتقاعدين مقارنة بالمؤمنين الناشطين .[2]

[1] بوعروري فاطمة، ماهية الذكاء الاصطناعي ونظم الدعم الذكي للقرارات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 07، العدد 02، أكتوبر 2024، ص 136.

[2] يقوم نظام التقاعد على قاعدة جوهرية وهي ان المؤمن النشط هو من يغطي تمويل التقاعد، بمعنى ان اشتراكات العاملين الحاليين تستخدم مباشرة لدفع المعاشات الخاصة بالمتقاعدين في إطار نظام قائم على التضامن بين الأجيال.

ثانيا: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في نظام الضمان الاجتماعي

يطرح توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي العديد من الاشكاليات التي تتعلق اساسا بمدى توفر الإطار القانوني الضروري لاستخدامه بشكل شرعي. ومن هذا المنطلق لابد من البحث عن إطار قانوني ينظم توظيف هذه التقنيات دعما لمسار اصلاح منظومة الضمان الاجتماعي سواء من خلال تحديد المسؤولية القانونية الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي فضلا عن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي للمستفيدين لضمان حمايتها من أي استعمال غير مشروع او غير مبرر.

1. **المسؤولية القانونية عن استخدام الذكاء الاصطناعي نظام الضمان الاجتماعي**

تعد المسؤولية القانونية من اهم الاسس التي تقوم عليها الانظمة القانونية كونها تهدف الى تحديد الجهة المسؤولة عن تبعات فعل ضار او غير مشروع .مع تطور التقنيات الحديثة و بروز الذكاء الاصطناعي اضحى من الصعب تطبيق اسس المسؤولية القانونية التقليدية على هذه الخوارزميات كونها تطرح اشكاليات معقدة لتداخل الادوار بين مطور البرامج و الجهات المستعملة لها .كما تشمل المسؤولية عن القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي و التي تؤثر مباشرة على حقوق الافراد ،مما يعقد من امكانية اسناد الخطأ الى فاعل واحد محدد .[1]

يبرز هذا الاشكال بوضوح في مجال انظمة الضمان الاجتماعي، حيث ان الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في معالجة الملفات والتحقق من امكانية الاستفادة من الاداءات يثير اشكالا يتعلق اساسا ب تحديد الجهة المسؤولة عن تحمل تبعات اتخاذ قرارات غير دقيقة او غير منصفة التي تمس بحقوق المؤمن لهم اجتماعيا.

فالقرارات المتخذة بموجب الذكاء الاصطناعي لابد ان تراعي القواعد العامة من خلال التقيد بالضوابط والالتزامات المحددة وفقا لتشريعات المعمول بها لضمان مشروعية القرار وقيامه على مبدا المساواة وعدم التحيز مع وضوحه وعدم غموضه. ذلك ان الغموض في اتخاذ القرارات يؤدي

[1] دراويش الطيب، لقرع بن علي، "القانون والذكاء الاصطناعي: معايير المشروعية والمسؤولية"، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2025، ص 31.

حتما الى صعوبة فهم كيفية اتخاذها الامر الذي يمس بالشفافية و قابلية الطعن عند الرغبة في مراجعة القرار المتخذ .[1]

كون دراستنا تستهدف اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر بالاعتماد على الخوارزميات الذكية فان الواقع يكشف غياب اطار قانوني كفيل بتحديد المسؤولية القانونية بشكل واضح و دقيق .الامر الذي يدفعنا الى الاعتماد على الاطر القانونية العامة في مجال المسؤولية المدنية وفقا لأحكام القانون المدني ، غير ان هذا الاطار العام في حد ذاته يطرح اشكالية معقدة تتعلق بالتكييف القانوني للمسؤولية عن افعال الذكاء الاصطناعي ،هل ندرجها في اطار المسؤولية عن الفعل الشخصي طبقا لأحكام المادة 124 من القانون المدني [2] و منه نثير مسالة منح الشخصية المعنوية للذكاء الاصطناعي بالرغم من صعوبة منحه هذا التكييف ،ام ندرجها في اطار المسؤولية عن فعل الغير طبقا للمادة 134 من القانون المدني التي تنص على انه كل من يجب عليه قانونا او اتفاقا رقابة شخص في حاجة للرقابة بسبب قصره ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه الغير تحت الرقابة، [3]ام نضعها تحت نطاق المسؤولية عن الشيء بالنظر الى انه من الصعب النظر الى الذكاء الاصطناعي كشخصية معنوية مستقلة عن مستخدميها أي الادارة او الجهة المستعملة له .

يبرز هذا الفراغ كأحد اهم التحديات القانونية التي تعيق ادراج الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي، مما يستلزم ضرورة العمل على وضع إطار قانوني متكامل ينظم الاستخدام الامن للذكاء الاصطناعي بصفة منظمة ويحدد المسؤوليات القانونية الناتجة عن القرارات الغير منصفة واللامشروعة ويواكب مسار اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر .

2. حماية الحق في الخصوصية في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي

تمثل حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي احد أبرز التحديات القانونية التي تفرض نفسها بشدة حال استعمال الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي وذلك بالنظر الى خصوصية البيانات محل معالجة كالبيانات البيومترية والطبية والمهنية الخاصة بالمؤمن لهم اجتماعيا. ومع

[1] محمد صدارتي، "نحو إطار قانوني للذكاء الاصطناعي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، مارس 2026، ص 1893.

[2] تنص المادة 124 من القانون المدني على ما يلي:" كل فعل أيا كان يرتكبه الشخص بخطئه، ويسبب ضرراً للغير، يلزم من كان سبباً في حدوثه بالتعويض"

[3] الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1975.

ادراج هذه البيانات في خوارزميات الذكاء الاصطناعي ورغم ما يحققه من مزايا عملية بهدف تحسين وتسهيل عملية معالجة الملفات، فإنها تكون عرضة للمساس بها واستعمالها في غير الغاية التي رصدت من اجلها.

في هذا السياق فان المشرع الجزائري قد اقر حماية دستورية للحق في الخصوصية طبقا لمقتضيات المادة 47 من الدستور و التي جاء فيها ان حماية البيانات ذات الطابع الشخصي حق أساسي [1].بالإضافة الى ذلك عمد المشرع الجزائري الى تكريس حماية اكبر للحق في الخصوصية من خلال توفير الاطار القانوني و المؤسساتي الذي يكفل هذه الحماية من خلال اصدار القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي و الذي يحدد حقوقا واضحة للمعنين كحق الاعلام و الحق في الولوج و الاعتراض بموجب المواد 32،34 و 36 من القانون18-07 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ، فضلا عن انشاء سلطة تعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بموجب المادة 22 من القانون سالف الذكر.[2]و يعكس هذا المسعى التوجه المتواصل نحو تطوير المنظومة التشريعية توفر الحماية القانونية ضد مختلف المخاطر المرتبطة بالاختراق او الاستعمال الغير مشروع للبيانات و تعزز مفهوم الامن القانوني و الذي يعد الدعامة الأساسية لحماية الأنظمة المعلوماتية .[3]

غير ان النصوص الحالية تظل غير كافية لمواجهة اخطار الذكاء الاصطناعي داخل نظام الضمان الاجتماعي، خاصة وان اساس نجاح الخوارزميات في اداء مهامها في معالجة الملفات والاجابة عن تساؤلات المؤمن لهم اجتماعيا يظل رهينا ب توفر كم هائل من المعطيات والبينات الخاصة بهم. الامر الذي يفرض ضرورة تعزيز الإطار التشريعي الحالي لتوفير الحماية القانونية والتقنية للمعطيات الشخصية في مجال الضمان الاجتماعي ويعزز ثقة المرتفقين بالاستخدام الشفاف والامن لبياناتهم ويحقق فعالية نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

[1] التعديل الدستوري الجزائري 2020، جريدة رسمية رقم 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30.

[2] القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو سنة 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018.

[3] منور موسى، بلعيدي فريد، "التحديات القانونية لحماية البيانات الشخصية في سياق الذكاء الاصطناعي"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2025، ص 307.

الخاتمة:

خلصت دراستنا الى ان توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم مسار اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من شانه احداث النقلة النوعية وتحسين جودة الخدمات الامر الذي يؤدي حتما الى تحقيق الكفاءة و الفعالية و يعزز الانتقال نحو الادارة الرقمية الذكية .الا انه يثير في نفس الوقت العديد من الاشكالات القانونية التي تتعلق اساسا بتحديد المسؤولية القانونية عن اخطاء الذكاء الاصطناعي فضلا عن حماية الحق في الخصوصية .و من ثم فان نجاح هذه المقاربة الاصلاحية يظل رهينا بوجود اطار قانوني منظم يكفل الاستخدام الامثل لهذه التقنية بما يحقق التوازن بين الكفاءة و الحماية القانونية .

من خلال هذه الدراسة توصلنا الى النتائج الاتية:

- يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة خدمات نظام الضمان الاجتماعي من خلال تحسين معالجة الملفات ورفع مستوى الخدمات ودعم اتخاذ القرار.
- يتيح الذكاء الاصطناعي دعم اليات كشف الغش والتحايل في مجال الضمان الاجتماعي تعزيز الاستدامة المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي تحديات قانونية مهمة تتعلق بالمسؤولية القانونية وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- غياب الإطار القانوني المتخصص الذي يكفل توظيف الذكاء الاصطناعي في مجال الضمان الاجتماعي في الجزائر

من وحي هذه النتائج أمكن تقديم التوصيات الاتية:

- ضرورة تدعيم ادراج الذكاء الاصطناعي بشكل أكبر في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر
- ضرورة سن إطار قانوني ينظم استخدام الذكاء الاصطناعي في نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر ويحدد المسؤوليات القانونية ويكفل حماية البيانات ذات الطابع الشخصي.
- تطوير البنية التحتية الرقمية لهيئات الضمان الاجتماعي بما يضمن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي حال استخدام الذكاء الاصطناعي.

- العمل على تأهيل المورد البشري للتعامل بكفاءة مع الذكاء الاصطناعي دعما لمسار اصلاح نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر.

قائمة المراجع:

أولا: المؤلفات باللغة العربية:

1. المؤلفات:

- سماتي الطيب، منازعات هيئات الضمان الاجتماعي تجاه اصحاب العمل على ضوء القانون الجديد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- الطيب سماتي، التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- مصطفى طيبي، الاحكام الأساسية في منازعات الضمان الاجتماعي وفقا للقانون 08-08، منشورات كليك، الجزائر

2. المقالات:

- سالمي، رشيد، فلاق علي، الضمان الاجتماعي بين المفهوم والمخاطرة والتطور في الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 4، سنة 2015.
- قمري زينة، بوالشعور شريفة، مراحل تطور الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 9، العدد 02، سنة 2022.
- بن سعدة كريمة، واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 04، جوان 2015.
- احمد عبد الفتاح حمدي الهنداوي، محمود مصطفى احمد احمد، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تطوير الادارة الجامعية "رؤية مقترحة، مجلة التربية، العدد 192، ديسمبر2021.
- هناء رزق محمد، أنظمة الذكاء الاصطناعي ومستقبل التعليم، مجلة الدراسات في التعليم الجامعي، العدد 52، 2021.

- خديجة الكبرى سلطاني، الذكاء الاصطناعي مداخله ومفاهيمه وأهم خصائصه وتطبيقاته في المعالجة الألية للغة العربية، مجلة جسور المعرفة، المجلد 11، العدد الاول، مارس 2025.
- سارة صفوان قراءة تحليلة لقانون الذكاء الاصطناعي الاوربي 1689-2024، مجلة الدارسات الحقوقية، العدد 01، افريل2025.
- هاشمي رشيدة، ملياني عبد الوهاب، الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14، ال عدد02، جوان 2024.
- سميرة أحمد فهمي عبد الغني، روبوتات الدردشة *CHATBOTS* واستخداماتها في مؤسسات المعلومات: دراسة استكشافية تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، جامعة القاهرة، المجلد 05، العدد 15، يوليو 2023.
- موسعي عبد الوهاب، دور تقنيات التعرف على الوجه وتعابير الوجه في تعزيز رضا العملاء وحماية البيانات في القطاع المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2025.
- بوعوري فاطمة، ماهية الذكاء الاصطناعي ونظم الدعم الذكي للقرارات، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 07، العدد 02، أكتوبر 2024.
- دراويش الطيب، لقرع بن علي، "القانون والذكاء الاصطناعي: معايير المشروعية والمسؤولية"، مجلة ضياء للدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 01، ديسمبر 2025
- محمد صدارتي، "نحو إطار قانوني للذكاء الاصطناعي"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، مارس 2026
- منور موسى، بلعيد فريد، "التحديات القانونية لحماية البيانات الشخصية في سياق الذكاء الاصطناعي"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 11، العدد 02، سبتمبر 2025.

3. <u>الأطروحات</u>:

- سلام عبد الله كريم، التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي-دراسة مقارنة – رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص القانون المدني، كلية الحقوق، جامعة كربلاء. 2022 العراق

4 . مواقع الانترنت:

- *Using Artificial Intelligence to Combat Billing Fraud in the Care Sector, OECD library, available at: https://www.oecd-ilibrary.org/en/publications/harnessing-artificial-intelligence-in-social-security_b52405c1-en.html , (consult le 01/05/2026 à 15:26).*

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Règlement (UE) 2024-1689 du parlement européen et du conseil du 13 juin 2024, établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle.
- Anastasia Kosheleva, AI IN SOCIAL SECURITY: STATE OF THE ART, PROMISES AND CHALLENGES, Report commissioned by European Union of Medicine in Assurance and Social Security (EUMASS), Brussels, March 2024.
- Hassan Benouachane, ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN SOCIAL SECURITY: OPPORTUNITIES AND CHALLENGES, The Journal of Social Policy Studies, Vol. 20, No. 3, 2022
- Nicolas Amar, LES USAGES PRÉSENTS ET FUTURS DE L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE AU SERVICE DE LA SÉCURITÉ SOCIALE, Rapport de recherche, École Nationale Supérieure de Sécurité Sociale (en3s), France, Mai 2024

ثالثا: القوانين والنصوص القانونية:

- التعديل الدستوري الجزائري 2020، جريدة رسمية رقم 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217، المؤرخ في 10 ديسمبر 1948.
- الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، الصادر بتاريخ 30 سبتمبر 1975.
- القانون رقم 14/83 المؤرخ في 02 جويلية سنة 1983، المتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم بالقانون رقم 17/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004
- القانون 11/83 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية .